الموضوع الرابع : ميزان المدفوعات وأسعار العملات .

المحتويات :

أولا : مفهوم ميزان المدفوعات .

ثانيا : اقسام ميزان المدفوعات

ثالثا : اختلال ميزان المدفوعات وانواعها .

رابعا : أسباب اختلال ميزان المدفوعات .

خامسا : مقاييس اختلال ميزان المدفوعات (قراءه فقط)

سادسا : طرق معالجه الاختلال في ميزان المدفوعات .

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات

" بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية، وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة إلى ومن بلد ما خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة"

أو

" بيان حسابي يسجل قيم جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين القطر المعني، وبقية الأقطار المتعاملة معه"

- ينقسم الحساب إلى جانبين، أحدهما مدين، والآخر دائن: يحوي الجانب المدين سجلاً لجميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد المعني إلى الدول الأخرى،
- أما الجانب الدائن فيحتوي على سجل لجميع المعاملات التي تنتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إليه

الصادرات تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى البلد ومن ثم تقيد في الجانب الدائن بينما تقيد الواردات في الجانب المدين حيث إنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات البلد للخارج.

- اهميه ميزان المدفوعات :
  - انه يعكس قوه الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجه تكييفه مع المتغييرات الحاصله في الاقتصاد الدولي .
  - انه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات , بما فيه العوامل المؤثره عليه كحجم الاستثمارات ودرجه التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف .
  - ان ميزان المدفوعات يظهر القوه المحدده لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الاجنبيه .
  - يشكل ميزان المدفوعات اداه هامه تساعد السلطات العامه على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصاديه الخارجيه للبلد بسبب هيكله الجامع , كتخطيط التجاره الخارجيه من الجانب السلعي والجغرافي او عند وضع السياسات الماليه والنقديه .

ثانياً: اقسام ميزان المدفوعات

1. الحساب الجاري أو المعاملات الجارية: Current Account.
2. حساب رأس المال أو المعاملات الرأسمالية: Capital Account.
3. حساب الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة

* ميزان المدفوعات :

الموضوع الرابع : ميزان المدفوعات وأسعار العملات .

مدين (مدفوعات , التزام)	دائن (مقبوضات , حقوق)
1- الحساب الجاري ا- الميزان السلعي – (وارادت من السلع) ب- ميزان الخدمات –(واردات من الخدمات) ج- تحويلات من جانب واحد (تحويل مبالغ من خارج الدوله) الهبات الممنوحه الى الدول الأخرى .	1 صادرات من السلع 2- صادرات من الخدمات - تحويلات من جانب واحد (تحويل مبالغ الى داخل الدوله) - الهبات الممنوحه من الدول الأخرى
3- حساب راس المال والاحتيطات ا- حساب راس المال - الاستثمارات الاجنبيه الى خارج الدوله - القروض الممنوحه الى الدول الأخرى ب- حساب الاحتياطات من العملات الاجنبيه	- الاستثمارات الاجنبيه الى داخل الدوله - القروض الممنوحه من الدول الأخرى

1 . الحساب الجاري أو المعاملات الجارية: Current Account:

يتكون الحساب الجاري من جزئين هما:

(أ) الميزان التجاري: ويشمل التجارة المنظورة، أي صادرات وواردات السلع.

(ب) ميزان التجارة غير المنظورة: والتي تتكون من صادرات وواردات الخدمات(عائد ومنصرف المواصلات والاتصالات، كأجور النقل والشحن، إيرادات الموانئ، البريد والبرق، إيرادات شركات التأمين والمدفوع للتأمين، السفر والسياحة الخارجية .. إلخ).

- بعد رصد الحسابات الدائنة، تقارن مع إجمالي الحسابات المدينة للوصول إلى الميزان، فإذا ما زادت الصادرات عن الواردات، نقول إن لدينا فائضاً، وإذا ما زادت قيمة الواردات عن الصادرات يصبح لدينا عجز

ويختص الميزان التجاري بالسلع المنظورة، أما الميزان الجاري فيأتي بعد إضافة السلع غير المنظورة، ومن الممكن أن يكون هناك عجز في الميزان التجاري، لكن الفائض في ميزان السلع غير المنظورة قد يكفي لتغطية العجز التجاري ويزيد، ليصبح الميزان الجاري في صالح البلد، والفائض في الميزان الجاري يدل على قوة المركز الاقتصادي للبلد

2. حساب رأس المال أو المعاملات الرأسمالية: Capital Account:

يسجل هذا الحساب المعاملات الرأسمالية والت يتنقسم الى نوعين:

أولاً : المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل: هي المعاملات التي تزيد فترتها عن عام واحد مثل، الاستثمارات المباشرة، والقروض طويلة الأجل (من مصادر خاصة كالبنوك التجارية، أو من حكومات ومؤسسات دولية) تسجل القروض الرأسمالية الأجنبية الآتية من الخارج، وأقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية المقرضة للخارج وكذلك الاستثمارات التي يقوم بها الأجانب في البلد، كلها تسجل في الجانب الدائن بينما تسجل الاستثمارات في الخارج والقروض المقدمة للخارج في جانب المدين (قاعدة: المقبوضات من الخارج تسجل في الجانب المدين..المدفوعات للخارج تسجل في الجانب الدائن)

ثانياً المعاملات قصيرة الأجل: هي المعاملات التي يقل طول فترتها عن سنة، تسجل رؤوس الأموال قصيرة الأجل الداخلة في الجانب الدائن،بينما تسجل الخارجة في الجانب المدين، تتحرك هذه المعاملات بشكل تلقائي عند:

- الهرب أو الخوف من بعض الظروف غير الملائمة، كالحرب والتضخم والاضطرابات السياسية

- الرغبة في تحقيق دخل أكبر مثل شراء أصول أجنبية أو سندات أو ودائع لفترة قصيرة الأجل.

بغرض المضاربة عند توقع تغيرات في القيمة الدولية للعملة الوطنية لأحد البلدان لأسباب اقتصادية وغير اقتصادية مباشرة، حيث يقوم المضاربون بتحويل أموالهم لعملة البلد التي يتوقعون ارتفاع قيمة عملتها.

3. حساب الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة:

- يتم ترحيل صافي الحساب الجاري لتتم مقارنته بصافي حساب رأس المال، حيث يغطي الفائض في أيهما العجز الحادث في الآخر، وفقاً للوضع الفعلي، أي أن العجز في أيهما يخصم من الفائض في الآخر، لنصل إلى ميزان المدفوعات، فإذا كان بالحساب الجاري فائض يساوي مائة مليون ريال على سبيل المثال وبحساب رأس المال عجز يصل دولار خمسين مليون دولار – يرحل صافي ميزان المدفوعات لينعكس في تسويات تتم في حساب الاحتياطيات الدولية
- يُسجل في هذا الحساب صافي التغييرات في الاحتياطيات الدولية السائلة في سنة من السنين، وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.
- العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، هو النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للمعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية معاً، ويتحقق فائض عندما يكون مجموع الدائن في المعاملات الجارية والرأسمالية أكبر من مجموع المدين في نفس تلك المعاملات.
- تتم التسوية الحسابية للعجز أو الفائض بواسطة التحركات في الحسابات، أو في عناصر الاحتياطيات الدولية وبذا يصبح ميزان المدفوعات متوازياً من الناحية الحسابية، بمعنى أن يحدث تكافؤ أو تعادل حسابي بين مجموع العناصر الدائنة والعناصر المدينة، إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات مثلاً، يتم تمويل ذلك العجز من حساب الاحتياطيات، بمعنى أن يتحرك بعض منها للبلدان الدائنة
- عناصر الاحتياطات الدوليه :

تشتمل عناصر الاحتياطات الدولية على ما يلي:

- الذهب النقدي لدى السلطات المركزية النقدية، وهو يختلف عن الذهب الذي يملكه الأفراد للزينة ويتعامل فيه الصاغة، كما أنه لا يشمل الذهب المستخرج من المناجم الذي تبيعه الدول المنتجة مثله مثل أي سلعة، يسمى الذهب النقدي Monetary Gold وهو ما تحتفظ به البنوك المركزية كأرصدة.
- رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية الحكومية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابة السلطات النقدية، وليس من الضروري أن تكون تلك الأرصدة داخل البلاد، بل يكفي أن تكون تحت تحكمها أو باسمها في الخارج.
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (مثل أذونات الخزانة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية التي بحوزتنا، والتي هي التزامات على الحكومات والشركات الأجنبية والمواطنين الأجانبي تجاه الدولة) لدى السلطات النقدية والتي يمكن التصرف فيها وتسييلها بأسعار ثابتة عند الضرورة.
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل (أذونات خزانة الدولة والأوراق التجارية التي تمثل التزامات على الحكومة ومواطنيها المقيمين) والتي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية.
- الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.

الموضوع الرابع : ميزان المدفوعات وأسعار العملات .

- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل، التي تحتفظ بها السلطات النقدية، أو التي يحتفظ بها المواطنون المقيمون إذا أمكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها.
- موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقاً للانفاق مع الصندوق.
- أي قروض تُنظم خصيصاً بالاتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.
- أظهر تقرير صدر مؤخرا عن مجلس الذهب العالمي ان روسيا جاءت في المرتبه ال7 عالميا من حيث احتياطات الذهب خلال سنه 2015 , بينما احتلت السعوديه المرتبه ال17 عالميا , والأولى عربيا .

❖ اختلال التوازن: Disequilibrum

يحدث التوازن عندما يكون مجموع العناصر الدائنة في الحاسبين الجاري والرأسمالي مساوياً لمجموع العناصر المدينة في نفس الحسابين، وعندها لا يُحتاج إلى أي تسويات أو تحركات في الاحتياطيات الدولية، وهذا هو التوازن الاقتصادي الحقيقي المقصود، والتوازن الاقتصادي قد يتحقق بالمصادفة، ولا يستدعي حينها أي تسوية كما ذكرنا، لكن إذا لم يكن هناك توازن بالمعنى الاقتصادي، فذلك ما يستدعي التسوية بتحريك الاحتياطيات، وعندها يحدث التوازن الحسابي .

- العجز أو الخلل قد يكون مؤقتاً، مصدرة ظروف طارئة، كالجفاف الذي يصيب محصولات البلد فتقل صادراتها، ويقل بالتالي عائد تلك الصادرات، بينما لا ينخفض حجم وارداتها بمقدار مماثل أو كأن تعاني الصناعة في بلد ما من مشاكل تقود إلى انقطاع المواد الخام عنها وتقل الصادرات الصناعية بذلك، بينما يبقى كل شيء آخر ثابتاً، في مثل تلك الحالات، تكون النتيجة عجزاً حاداً في ميزان المدفوعات إلا إذا ظهر فائض في الحساب الرأسمالي لسبب أو لآخر .
- وقد تعاني الدوله من عجز في ميزان مدفوعاتها , ويترتب عن ذلك زياده في مديونتيها للعالم الخارجي , فتعيش في مستوى اكبر من إمكاناتها الحقيقيه .

ثالثا : اختلال في ميزان المدفوعات :

- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات :
- الاختلال المؤقت :

- الاختلال العارض
- الاختلال الموسمي
- الاختلال الدوري
- الاختلال الاتجاهي
- الاختلال النقدي

- الاختلال الدائم (الهيكلي)

ا- الاختلال المؤقت : ينقسم بدوره الى : 1- الاختلال العارض : هو الذي ينجم عن حدوث عارض لايتفق مع طبيعة الأمور ولايعبر عن اقوى الاقتصاديه للدوله , كاصابه محصول زراعي بافه زراعيه او انخفاض أسعار البترول مماؤدي الى اختلال سالبا في ميزان التجاري او قد يكون الاختلال إيجابي مثل الحروب الى ارتفاع أسعار المواد الاوليه وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري ومنه قد يؤدي الى اختلال إيجابي في مجموعه , حيث انه يتلاشى عاجلا او اجلا دون الحاجه الى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدوله او سياستها حيث بطبيعته مؤقت يزول السبب الذي اوجده .

2- الاختلال الموسمي : يتوقف على المده التي يحدث فيها الاختلال وخاصه يمس الدول التي تنتج المحاصيل الموسميه او منتوجات موسميه فمثلا في فصل الشتاء يزيد الطلب على البترول والغاز وبعد هذه الفتره يتلاشى هذا الفائض ويتحول الى عجز حيث لايتطلب سياسه لمواجهته اذ من المحتمل ان تتعادل الاختلالات الموسميه على مدار السنه .

3_ الاختلال الدوري : يمس هذا النوع من الاختلال الانظمه الراسماليه في فترات الرواج والكساد وتنعكس اثارها على ميزان المدفوعات فهو تاره يحقق عجزا وتاره يحقق فائضا وهذا الفائض او العجز يطلق عليه الاختلال الدوري نسبه الى الدوره الاقتصاديه , مثل هذه التقلبات الدوريه تنتقل من دوره الى أخرى من خلال التجاره الخارجيه , ومثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق اتباع السياسات النقديه والماليه .

4- الاختلال الاتجاهي : وهو الاختلال الذي يظهر في ميزان التجاري بصفه خاصه خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحله التخلف الى مرحله النمو , ذلك انه في الفترات الأولى للتنميه تزداد الواردات زياده كبيره , في حين تنعدم القدره على زياده الصادرات بنفس الدرجه , وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الراسماليه الوسطيه التي تحتاجها للنمو الاقتصادي , وهذا الاختلال يعالج عن طريق رؤوس الأموال الدوليه طويله الاجل , على انه لما كانت هذه الحركات مرتبطه بدرجه النمو الاقتصادي فقد ميز الاقتصاديون بين مجموعه مختلفه من المراحل التي يتم بها الدول المقترضه لرؤوس الأموال منذ ان تشرع في تمويل عمليات التنميه , وهذه المراحل هي :

- مرحله الدول الحديثه العهد بالاقتراض , مرحله الدول المقترضه المتقدمه .

5- الاختلال النقدي :

يعتبر التضخم احد مصادر اختلال ميزان المدفوعات , فمن المعروف ان زياده الدخول النقديه في دوله ما تولد طلبا متزايدا على الواردات كذلك ارتفاع مستوى الأسعار داخليا يشجع على التحول الى الواردات البديله بسبب انخفاض أسعارها اذا ما قورنت بالمنتجات المحليه والطلب الأجنبي بسبب ارتفاع الأسعار ينخفض على صادراتها او قد يتحول الى المنافسه وكل من شانه ان يؤدي الى عجز ميزان المدفوعات , هذا العجز لاسبيل لعلاجه الا بتخفيض القيمه الخارجيه للعمله او اتباع سياسه انكماشيه مناسبه .

ب- الاختلال الدائم (الهيكلي) : مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب او العرض ممايؤثر على هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفه ويرجع الى العوامل التاليه :

- تحول الطلب الخارجي : الى بعض السلع على حساب البعض الاخر مثل التحول من الفحم الى البترول .
- تغير عرض عناصر الإنتاج : فقد يتغير عرض العمال بسب النمو او عرض الموارد الطبيعيه بسبب الاستكشاف والتنقيب .
- تغير فنون الإنتاج : كاحلال عنصر انتاجي متوفر نسبيا على عنصر اخر نادر نسبيا ممايؤدي الى انخفاض تكلفه الإنتاج ومنه زياده إمكانيات التصدير .
- التغير في الأصول المملوكه للدوله بالخارج : بسبب الاستثمارات الخارجيه ممايؤدي الى تغير العائد الاتي من الاستثمارات .
- تحسن مستوى المعيشه الداخليه : دون ان ترتفع قوتها الانتاجيه بنفس هذه يؤدي الى زياده الواردات بدرجه تفوق قوه الدوله على التصدير .

رابعا : أسباب اختلال ميزان المدفوعات :

الموضوع الرابع : ميزان المدفوعات وأسعار العملات .

1- سعر الصرف المعتمد للعمله الوطنيه : اذا كان سعر الصرف اعلى من المستوى الذي يتناسب مع الأسعار السائده في السوق المحليه , يؤدي الى جعل السلع المحليه مرتفعه السعر مقارنه بالدول الأخرى الذي يؤدي الى انخفاض الطلب الأجنبي عليها وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات والعكس في حاله تحديد القيمه الخارجيه للعمله المحليه عند مستوى اقل ممايتناسب والاسعار السائده في السوق المحليه ممايتنتج عنه فائض في ميزان المدفوعات .

2- تغير بنيه العلاقات الاقتصاديه الدوليه : ان تغير الطلب العالمي على بعض المنتجات نتيجه الابداع التكنلوجي يؤدي تحكم بعض الدول في الفن الإنتاجي وبالتالي زياده صادراتها في الوقت الذي تنخفض فيه صادرات الدول الأخرى التي لاتزال تكاليف انتاجها كما هي .

3- التدخل الحكومي : هناك فاصل زمني بين ظهور الرواج والكساد في الدول المختلفه , وبالتالي استخدام أدوات السياسه الاقتصاديه يمكن ان يحدث خللا في ميزان المدفوعات لان الرخاء لايبدا في جميع الدول في وقت واحد وتختلف حدته من دوله لاخرى .

4- الظروف الطبيعيه : تتسبب الظواهر الطبيعيه والحروب في اختلال موازين المدفوعات الدوليه وذلك لما تستدعيه من زياده الطلب على بعض المنتجات وعدم القدره على تصدير بسبب مخاطر الطريق مما يؤدي الى استفادت الدول الأخرى التي تصدر نفس المنتجات .

خامسا : مقاييس اختلال ميزان المدفوعات (للقراءه فقط)

سادسا : طرق معالجه الاختلال في ميزان المدفوعات :

هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وهما :

1- التصحيح عن طريق اليه السوق
2- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامه

تعتمد هذه الطرق على نظريه الكينزيه او الكلاسيكيه .

1- التصحيح عن طريق اليه السوق :

- تأخذ هذه الطريقه ثلاثه اشكال هي :

أ- التصحيح عن طريق اليه الأسعار
ب- التصحيح عن طريق سعر الصرف
ت- التصحيح عن طريق الدخول

ا- التصحيح عن طريق اليه الأسعار :

- ويختص هذا التصحيح بفتره قاعده الذهب , ويتطلب تطبيقها ثلاث شروط اساسيه هي :

1- ثبات أسعار الصرف
2- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في البلد
3- مرونه الأسعار والأجور (أي حريه حركتها او عدم التدخل في تحديدها) .

ففي حاله حدوث فائض في الميزان فانه يعني دخول كميات كبيره من الذهب الى البلد يرافقها زياده في عرض النقود في التداول الامر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحليه للبلد المذكور مقارنه مع البلدان الأخرى , وستترتب على ذلك نتيجتين , اولاهما انخفاض صادرات البلد الى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهت نظر الأجانب وثانيهما هو ارتفاع في استيرادات البلد من الخارج نظرا لملائمه أسعار السلع الاجنبيه من وجهة نظر مواطني البلد وتستمر هذه العمليه حتى يعود التوازن الى ميزان المدفوعات , اما حاله حدوث عجز في الميزان , فان النتيجه ستكون متعاكسه ولكنها ستقود الى توازن الميزان أيضا .

ب- التصحيح عن طريق سعر الصرف :

الموضوع الرابع : ميزان المدفوعات وأسعار العملات .

تتلخص هذه الاليه في ان القطر الذي يعاني من حاله عجز في ميزان مدفوعاته عاده مايحتاج الى العملات الاجنبيه وبالتالي سوف يضطر الى عرض عملته المحليه في أسواق الصرف الاجنبيه , بيد ان زياده عرض العمله المحليه سيؤدي الى انخفاض سعرها في الأسواق المذكوره وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجه في ذلك القطر منخفضه مقارنه بالسلع والخدمات الاجنبيه فيزداد الطلب على منتجات القطر , وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته تظرا لارتفاع أسعار المنتجات الاجنبيه في هذه الحاله وستستمر هذه العمليه حتى يعود التوازن الى ميزان المدفوعات , اما في حاله وجود فائض في الميزان فانه يحدث العكس تماما .

ث- التصحيح عن طريق الدخول :

وتتلخص هذه النظريه في ان الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي الى احداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تاثير مضاعف التجاره الخارجيه , فيحنما يسجل ميزان المدفوعات للبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته ومنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديريه فتواكبها زياده في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعه وسيترتب على زياده الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبه اكبر نتيجه لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي الى عوده التوازن الى الميزان , ويحدث العكس في حاله وجود عجز في الميزان .

2- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامه :

يحدث كثيرا الا تدع السلطات العامه في الدوله قوى السوق لشانها في اعاده التوازن الى ميزان المدفوعات .

فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني , فالاجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في :

- بيع الأسهم والسندات المحليه للأجانب للحصول على النقد الأجنبي
- استخدام أدوات السياسه التجاريه المختلفه للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص او الرسوم الجمركيه اضافه الى تشجيع الصادرات من اجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .
- استخدام الذهب والاحتياطات الدوليه المتاحه لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان .

اما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في :

- اللجوء الى القروض الخارجيه من المصادر المختلفه مثل صندوق النقد الدولي او من البنوك المركزيه الاجنبيه او من أسواق المال الدوليه ,,, الخ .
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج .
- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامه في المؤسسات الاجنبيه لماوطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي .